عبد المنعم علي عيسى

تباشير «الدخان الأبيض» تلوح من مسقط

أثبتت التطورات التي أعقبت قرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب القاضي بإلغاء «اتفاق فيينا» شهر أيار من العام ٢٠١٨، أن ذلك القرار كان بعيداً عن المنحى الاستراتيجي العام للسياسات الأميركية، وبعيداً أيضاً عن المصالح الأميركية العليا التي يجري رسمها في ضوء ذلك المنحى، والشاهد هو أن إدارة الرئيس جو بايدن كانت قد سعت منذ وصولها للسلطة إلى إحياء «اتفاق فيينا» أو إنتاج آخر بديل له يفي بالغايات الأميركية عينها التي استهدفها هذا الأخير، فعملت على إطلاق جولات التفاوض مع طهران التي كانت مختلفة تماماً عن تلك التي قادت لتوقيع «اتفاق فيينا»، ولربما كان في الأمر ما يدعو إليه، فما بين التاريخين جرت مياه كثيرة، وتغيرت معطيات لا يمكن تجاهل الجديدة منها، باختصار كان إلغاء ترامب لـ«الاتفاق النووي الإيراني» فعلا ذا دوافع انتخابية محضة وإن كان بعض ذلك الفعل، يشير إلى تأثير «اللوبيات الصهيونية» التي تتداخل في تأثيراتها مع الدوافع آنفة الذكر.

قالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في تقرير نشرته الأسبوع الماضي: إن «الأمور (وتقصد بها المفاوضات الإيرانية– الأميركية) تسير بوتيرة أسرع من المتوقع»، وأن «الطرفين قد يصلان إلى تفاهمات في غضون أسابيع معدودة قد تقود إلى اتفاق جديد»، والتقرير إياه يضيف: إن «ذلك يجري على الرغم من أن رزمة من الخلافات لا تزال قائمة».

تشير العديد من التقارير، إضافة إلى تقرير «هآرتس» آنف الذكر، إلى أن المفاوضات الإيرانية الأميركية التي تجري بوساطة عمانية وتقوم أطراف أوروبية بدور إسنادي فيها تركز في هذه الآونة على إنضاج اتفاق «جزئي» ستكون مدته الزمنية محدودة، قوامه الأساسي هو التزام طهران بتجميد تخصيب اليورانيوم بمستويات عالية في مقابل تحرير أموال وأصول إيرانية تصل قيمتها إلى نحو عشرين مليار دولار جرى تجميدها في إطار العقوبات التي فرضت على طهران وهي تتركز بشكل أساسي في العراق وكوريا الجنوبية، لا تمثل التقارير الإعلامية، على أهميتها، المؤشر الوحيد على أن توقيع اتفاق نووي جديد بات قاب قوسين أو أدنى، فمجمل التحركات الإسرائيلية تشي بذلك أيضاً، إذ لطالما كان رصد تلك التحركات فعلاً يقود لتشكيل صورة هي الأقرب للواقع انطلاقاً من أن تل أبيب هي الأكثر اهتماماً بما يجري على هذا الصعيد لاعتبارات تقوم على أنها ترى فيه أمراً مصيرياً قد يحدد دورها لاحقاً، هذا إن لم يكن ملغياً لوظيفتها التي استندت إليها «مشروعية» الوجود، وفي ذاك يمكن القول: إن الزيارة التي قام بها مستشار الأمن القومي لكيان الاحتلال تساحي هنغبي إلى واشنطن مطلع شهر حزيران الجاري والتقى خلالها بنظيره الأميركي جيك سوليفان كانت تندرج في سياقين أولاهما استكشافي يريد الوقوف على النيات الأميركية في هذا الاتجاه، وثانيهما تحريضي، وكانت كما يبدو، نتيجة الاستكشاف «سلبية» وفقاً للمنظور الإسرائيلي، ومن شبه المؤكد تيأساً للتصريحات التي أطلقها العديد من قادة الكيان، أن هنغبي كان اكتشف أن واشنطن عازمة على السير فيما بدأته مع طهران من متن وصول بايدن لسدة السلطة مطلع العام ٢٠٢١.

يشكل ما يمكن القول: إن زيارة تساحي هنغبي لواشنطن هي استشعار كيان بخطر الوجود ارتقى لدرجة استدعت كسر تعليمات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التي نصت على منع أي مسؤول إسرائيلي من زيارة واشنطن قبيل أن يستدعيه جو بايدن لزيارة البيت الأبيض، الأمر الذي تمخ عنه هذا الأخير على خلفية التوتر الحاصل في أعقاب التظاهرات التي عمت كيان الاحتلال عند الإعلان عن قانون «الإصلاح القضائي» شهر شباط المنصرم.

لا يبدو أن «التحفظات» الإسرائيلية «المخاوف» التي راحت تلّ أبيب تعمل على تسويقها في محاولة لكبح جماح واشنطن لكي لا تعيش لحظة» تموز ٢٠١٥، ستمنعان هذي الأخيرة من تكرار تلك اللحظة، ولعله ما من شبه المؤكد أن شهر تموز المقبل سيضفي إلى توقيع اتفاق «نووي» صرف لا يطول «برنامج الصواريخ البالستية» الإيرانية، كما لا يطول الدور الإقليمي الإيراني، مع لحظ أن واشنطن التي فضلت عدم الخوض في هذين الأمرين لاعتبارات تتعلق بضيق الوقت واقتراب طهران من «الحِنة النووية»، قامت بخطوات تريد الإشارة من خلالها إلى أنها لن تدخر جهداً في كبح «التمدد» الإيراني في المنطقة، من نوع الإعلان عن نشر مقاتلات F22 لتدعيم عمل «التحالف الدولي لهزيمة داعش» الذي جرى قبل أيام.

أطلقت سراح ٥ معتقلين مقابل ٤ آلاف دولار عن كل شخص

فصائل أنقرة تخلف واقعاً معيشياً متردياً وتحول تل أبيض إلى بؤرة للدواعش و«النصرة»

ميليشيا «أحرار الشرقية» الموالية للاحتلال التركي تطلق سراح ٥ أشخاص اعتقلتهم في وقت سابق أثناء عبورهم منطقة ما تسمى «نبع السلام» عبر معابر التهريب (عن الانترنت)

مع إفرازها واقعاً معشياً متردياً منذ سيطرتها على مدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي بدءاً من القطاعات الصحية والتربوية والخدمية وصولاً إلى الإتاوات التي تفرضها على محاصيل المزارعين وتحويل المنطقة إلى بؤرة لجميع المصنفين على قوائم الإرهاب، واصلت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مناطق سيطرتها في شمال وشمال شرق البلاد اعتقال المدنيين لإطلاق سراحهم بغية تحصيل فدى مالية تصل إلى آلاف الدولارات.

وأفسرّت ما تسمى عملية «نبع السلام» التي أطلقتها قوات الاحتلال التركي عام ٢٠١٩ بريفي الحسكة والرقة، إلى احتلال مناطق وقرى، باتت تحت سيطرة ميليشيات مسلحة تتبع بولائها المطلق للاحتلال التركي، وقضت إلى انتهاك حالة من الواقع الحياتي والصحي والتربوي شبه المعدوم في تلك المنطقة، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

ونقلت المصادر عن مراسل في ريف الرقة الشمالي، تأكيدهم أن السكان المحليين الذي تحولوا بعد أربعة أعوام منذ سيطرة تلك الميليشيات إلى الحلقة الأضعف، بعد سلسلة نزوح للعائلات باتجاه مدينة الرقة.

وأضاف النشطاء: إن غياب الدعم الطبي والصحي، بمجرد أن تكون مريضاً فذلك يحد ذاته كارثة، حيث في مدينة تل أبيض، مستوصف واحد لا يستطيع تقديم خدمات نوعية، ما يضطر أي المرضى إلى التكاليف الباهظة المتمثلة بالسفر إما جنوباً نحو الرقة أو إلى تركيا، مع انعدام أي حملات وقائية وصحية من لقاحات وجرعات سوى بعض المنظمات.

وحسب النشطاء أدى ازدياد محاصيل الفلاحين، وارتفاع نسبة الفائدة والجباية، وعدم تقديم خدمات وتأهيل للقطاع الزراعي وتهكم واقع التعليم، إلى ثورة شعبية عارمة أراد السكان من خلالها إسقاط سيطرة تلك العصابة المتحكمة في تل أبيض وبلدة سلوك التابعة لها، بعد أن حولوا المنطقة إلى بؤر وأماكن خصبة للإرهابيين من تنظيمي داعش «وجبهة النصرة» وجميع المطلوبين والمصنفين على قوائم الإرهاب، عدا عن أن أطلقت ميليشيا «أحرار الشرقية» المنضوية في صفوف ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي، سراح ٥ أشخاص، كانت قد اعتقلتهم في وقت سابق، أثناء عبورهم منطقة ما تسمى «نبع السلام» عبر معابر التهريب، قادمين من مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وذلك بعد دفع ذوي المعتقلين فدية مالية مقدارها٤ آلاف دولار أميركي عن كل شخص، مقابل إطلاق سراحهم باتجاه الأراضي التركية، حسبما ذكرت المصادر المعارضة.

بالمقابل، اعتدى مسلحون مما تسمى «الشرطة المدنية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مدينة «إعزاز بريف حلب الشمالي، على إعلاميين وصحفيين (معارضين) وتحدثوا معهم بطريقة سيئة ومهينة ومنعوهم من التغطية الإعلامية أمام مركز البريد والشحن التركي «PTT» الذي كان يعاني مشكلة الازدحام، وفق ما ذكرت واقع إلكترونية معارضة أمس.

إلى ذلك، وعلى الرغم من مرور ٣ أشهر على مقتل ٤ مواطنين أكراد في بلدة جندريس بريف حلب الشمالي، عشية عيد النوروز، في جريمة ارتكبت على يد مسلحين من ميليشيا «أحرار الشرقية»، إلا أنه لم تجر حتى اللحظة أي محاكمات لمقتلى المدنيين، على الرغم من جميع المناشدات من ذوي الضحايا بالقصاص، وفق ما نقلت وكالة «أنباء آسيا» عن مصادر أهلية.

وأكدت المصادر، أن جلسة المحاكمة جرت شكلياً في مدينة الرايح بريف حلب الشمالي، حيث حلول محامي منفذي عملية القتل، خلال الجلسة استفزاز عائلات الضحايا بعبارات «هل أنتِ غاضبة من أبو حبيب» في إشارة إلى القاتل.

وكالات

«الحشد» يعلن تأمين الحدود العراقية مع سورية بعد تطهيره من داعش

أكد القيادي في قوات «الحشد الشعبي» العراقي قطري السمرمد، أمس، انتهاء العملية العسكرية التي أطلقتها «الحشد» قبل أيام في صحراء الأنبار الغربية وصولاً إلى المنافذ الحدودية مع سورية والأردن والسعودية غرب الأنبار بعد تحقيق أهدافها في تطهير هذه المناطق من إرهابيي داعش.

وقال السمرمد في تصريح نقلته وكالة «المعلومة» العراقية: إن «الحملة الأمنية التي استهدفت مناطق صحراء الأنبار الغربية باتجاه المنافذ الحدودية مع سورية والأردن والسعودية غرب الأنبار انتهت بعد تحقيق أهدافها»، مؤكداً «عودة كل القطعات العسكرية إلى مواقعها دون وقوع أي إصابات بشرية في صفوف القوات الأمنية».

وأضاف: إن «الحملة هدفت إلى تطهير المناطق المستهدفة من بقايا عصابات داعش الإجرامية وأماكن إخفاء أسلحة التنظيم الإجرامي»، مبيناً أن «القوات الأمنية مستودة بقوات من الحشد تمكنت من تدمير عدد من الانفاق والمضافات السرية وردم عدد من السواتر الترابية التي أقامها التنظيم الإجرامي إبان سيطرته على مساحات واسعة من مدن الأنبار».

وكالات

أبناء بلدة أبو حمام تظاهروا ضد الميليشيات للإفراج عن المعتقلين في سجونها

الدنمارك تستعيد امرأة وطفلين من عائلات الدواعش من مخيمات «قسد»

العشرات من أبناء بلدة أبو حمام بريف دير الزور الشرقي التي تسيطر عليه ميليشيات «قسد» يتظاهرون للمطالبة بتحسين الواقع المعيشي والإفراج عن المعتقلين في سجون الميليشيات (عن الانترنت)

في الوقت التي تواصلت فيه المظاهرات الشعبية في القرى التي تسيطر عليها بريف دير الزور للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين لديها، تسلل وفد حكومي دنماركي إلى مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في شمال شرق البلاد، وتسلم من الأخيرة امرأة دنماركية وطفلين من عائلات تنتمي داعش الإرهابي كانوا محتجزين في مخيمات الميليشيات.

وخرج أمس، العشرات من أبناء بلدة أبو حمام بريف دير الزور الشرقي التي تسيطر عليه ميليشيات «قسد»، بتظاهرة في سوق الهفواوي، للمطالبة بتحسين الواقع المعيشي والإفراج عن المعتقلين في سجون الميليشيات، من بينهم الإعلامي الذي جرى اعتقاله في عملية أمنية مشتركة بين «قسد» وما يسمى «التحالف الدولي» الذي وقعت واشنطن بذريعة مكافحة داعش خلال العام الماضي.

الثلاثاء الماضي، صعد أبناء القرى الواقعة تحت سيطرة ميليشيات « قسد» في ريفي دير الزور والحسكة من احتجاجاتهم ضد انتهاكات وفساد الأخيرة، حيث تظاهر أبناء أبو حمام للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية وإطلاق سراح المعتقلين لدى سجون الميليشيات التي اتهموها بتسليم إرهابيين سابقين من تنظيم داعش استثمارات النفط، بالتوازي مع خروج أهالي قرية تل معروف بريف الحسكة احتجاجاً على سرقة أسطوانات غاز من بعض المعتدين في توزيع مخصصات الغاز لدى «قسد».

وتشهد قرى وبلدات دير الزور ضمن منطقة سيطرة ميليشيات «قسد» احتجاجات متواصلة، على خلفية تردي الواقع المعيشي، إلى جانب ملف المعتقلين في سجون «قسد».

جاء ذلك في حين تسلل وفد حكومي دنماركي إلى مناطق سيطرة «قسد» فيما يخص المخيمات، يزعم «الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة»، وأيضاً «استعادة المرأة لدى وصولها إلى الدنمارك مساء الخميس وإيداع الطفلين في دور للرعاية بعد أن تمت إعادتهم من مخيم «الربيع»، حيث وجهت إليها تهمة «انتهاك المادتين ١١٤ و ١١٥ من القانون الجنائي الدنماركي فيما يتعلق «بالترويج للأنشطة الإرهابية والسفر إلى منطقة نزاع والوجود المادي فيها».

وكالات

١٩ منهم مجهولو الوجهة و١٨ وصلوا إلى مناطق سيطرة «قسد»

فصائل أنقرة تسرق ممتلكات الأهالي بحجة البحث عن دواعش فارين من سجن رأس العين

تواصل فصائل الإدارة التركية سرقة ممتلكات الأهالي خلال عمليات هدم وتفتيش منازل تقوم بها بحجة البحث عن سجناء جرى تهريبهم من السجن المركزي في مدينة رأس العين المحتلة شمال غرب الحسكة بينهم مسلحون من تنظيم داعش الإرهابي.

ونقلت وكالة «أنباء آسيا» عن مصادر كردية أن الفصائل الموالية لتركيا: لا تزال مستمرة بحملتها الأمنية الإعلامية بذريعة البحث عن الفارين من السجن المركزي في رأس العين قبل نحو أسبوع.

وحسب الوكالة تشارك في الحملة ميليشيات «الشرطة العسكرية» و«فرقة الحمزة» وفرقة «السلطان مراد»، حيث تقوم تلك الميليشيات بتنفيذ عمليات دهم وتفتيش للمنازل في مدينة رأس العين وريفها بشكل يومي بحجة البحث عن الفارين من السجن.

ووصل عدد المنازل التي تمت مداهمتها إلى أكثر من ١٢٠ منزلاً، وسط انتهاكات مرتكبة من مسلحي تلك الفصائل، بينها سرقة مجوهرات ذهبية وهواتف نقالة ومبالغ مالية من دون اعتقال أشخاص لأن المطلوبين غير موجودين في تلك المنازل.

وذكرت الوكالة أن مصدر ١٩ من مسلحي داعش الذين تم تهريبهم من السجن من الجنسية العراقية لا يزال مجهولاً ولم يعرف بعد إلى أين توجهوا، في حين كان البقية أي ١٨ من الذين فروا وصلوا إلى مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي.

وأفادت تقارير في ١٨ حزيران الجاري بتهريب نحو ٣٧ سجيناً من السجن المركزي في رأس العين، من مسلحي «الشرطة العسكرية» وفصائل «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي.

وأشارت إلى أن عملية التهريب جرت بتسهيل الطريق أمام السجناء من «الشرطة العسكرية»، للوصول إلى مناطق سيطرة «قسد» بمنطقة مبروكة.

وأشارت المصادر الكردية إلى أن السجناء الـ١٨ المدنيين ينحدرون من منطقتي الدريسانية وعامودا بريف الحسكة، حيث جرى تهريبهم إلى مناطق سيطرة «قسد» لقاء دفع ذويهم فدية مالية تصل لـ ٣ آلاف دولار عن كل شخص، وقد تم اعتقالهم من الأخيرة للتحقيق معهم ضمن الإجراءات الأمنية.

وبالتوازي تواصل «قسد» ملاحقة ١٩ سجيناً بعد عبورهم إلى مناطق سيطرتها وسط مخاوف من الأخيرة بأن يكون هؤلاء من قيادات تنظيم « داعش وجرى تهريبهم إلى تلك المنطقة لتنفيذ مخطط ما.

وكالات

«النصرة» يرفع ضريبة المحروقات على الشاحنات القادمة من عفرين إلى مناطقه في إدلب

رفعت ما تسمى «هيئة تحرير الشام» والتي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له أمس، وبصورة غير معلنة قيمة الضريبة المفروضة على برميل المحروقات (بنزين، مازوت)، على الشاحنات القادمة من منطقة عفرين المحتلة شمال غرب حلب نحو إدلب عند معبر الغزاوية.

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصدر من إدارة معبر الغزاوية الذي يسيطر عليه «النصرة»، شمال غرب حلب، أن الجهاز الأمني المسؤول عن المعبر، فرض الزيادة على الشاحنات المحملة بالمحروقات، حيث تم اقتطاع ٣٠ دولاراً على كل برميل عوضاً عن ٢٥ دولاراً كما في السابق.

ورفعت الزيادة سعر المحروقات في محطات الوقود في إدلب وريفها لنحو ١٧ ليرة تركية (٧١٤٠ ليرة سورية) للبنزين الممتاز من الدرجة الثانية و٢٧ ليرة تركية (١٣٥٠ ليرة سورية) للمازوت من الدرجة الأولى، فيما وصل سعر البنزين إلى ٣٣ ليرة تركيا (١٣٨٧٠ ليرة سورية).

وحسب «نورث برس» ربط مصدر إداري فيما تسمى «مؤسسة المحروقات العامة» في حكومة الإنقاذ التابعة لـ«النصرة»، التضخم في أسعار المحروقات بالتدهور الكبير في سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار.

وشهد معبر الغزاوية صباح أمس وصول ٢٥ شاحنة مازوت وبنزين قادمة من منطقة عفرين نحو شركات المحروقات المرخصة في إدلب لتوزيعها على المحطات.

وكالات

استقبل الوزير اللبناني ومسؤولاً فلسطينياً .. مخلوف: ندعم تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين

شرف الدين: ضرورة التواصل مع دمشق لتحقيق خرق في ملف النازحين

أكد وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين خلال لقائه في دمشق وزيري الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والداخلية محمد الرحمون ضرورة استمرار التواصل مع الدولة السورية للتوصل إلى «خرق جدي وسريع» في ملف اللاجئين السوريين في لبنان.

وحسب موقع «النشرة» اللبناني الإلكتروني التقى وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين، خلال زيارة له إلى سورية، الوزير مخلوف، المكلّف ملف النازحين السوريين، ووزير الداخلية، وجرى خلال اللقاء عرض لملف عودة النازحين والتحضير للزيارة الرسمية المرتقبة للوفد الوزاري المكلّف ببحث هذا الملف مع الحكومة السورية.

وأكد شرف الدين حسب «النشرة» أن هذه الزيارة تأتي استكمالاً للزيارات السابقة وللتطورات الحاصلة، «حيث التواصل مع الدولة السورية واجب وضروري للوصول إلى تحقيق خرق جدي وسريع في هذا الملف، انطلاقاً من الخطة التي وضعناها وقدمناها إلى مجلس الوزراء، والتي نعمل على تحديثها وتعديلها بغية تسهيل العودة الآمنة والكريمة للنازحين».

وفي الرابع عشر من الشهر الجاري، بحث شرف الدين والقائم بأعمال السفارة السورية في لبنان علي دغمان ملف النازحين السوريين، وزيارته المرتقبة (شرف الدين) إلى دمشق.

وجرى خلال اللقاء عرض لملف النازحين السوريين والمعوقات التي تواجه تحقيق عودتهم الآمنة والكريمة إلى بلادهم.

كما تطرق اللقاء إلى الزيارة التي يقوم بها شرف الدين إلى دمشق للقاء المسؤولين المعنيّين في الملف تحضيراً للزيارة الرسمية التي ستقوم بها اللجنة الوزارية المكلفة في الفترة المقبلة.

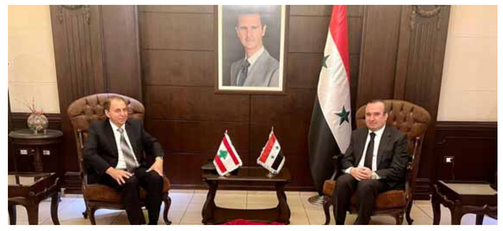

وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خلال لقائه وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين (عن الانترنت)

وفي الحادي والعشرين من آب الماضي، أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة خلال لقائه شرف الدين في دمشق أن الجانبين السوري واللبناني متوافقان بخصوص خطة عودة اللاجئين السوريين التي طرحها الجانب اللبناني، مشيراً إلى أن بعض النقاط التي طرحت في هذه الخطة جرى تحسينها.

وحينها، أشار شرف الدين بدوره في تصريح لـ«الوطن» عقب انتهاء اللقاء إلى أن اللقاء ساده «التفاهم الإيجابي الكامل حول مختلف النقاط التي طرحت، وخصوصاً النقطة المرتبطة بعدد السوريين العائدين، حيث قالت الحكومة السورية: إن العدد ليس مرتبطاً برقم محدد، وإنما مفتوح طالما يجري العمل بخطوات جدية وتعاون مشترك».

وأضاف شرف الدين: «سمعت كلاماً إيجابياً بخصوص مفوضية شؤون اللاجئين وكل الهيئات والمنظمات الأممية، والدولة السورية تمد يدها للتعاون طالما هناك فكرة تعاون، فالقصة عندهم (مفوضية اللاجئين)، وليس عند الحكومتين السورية واللبنانية، ولا نريد أي استغلال سياسي لهذا الموضوع».

من جهة ثانية، ناقش وزير الإدارة المحلية والبيئة– رئيس اللجنة العليا للإغاثة مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية– رئيس دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين أحمد أبو هولي، واقع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والبنى التحتية في المخيمات الفلسطينية، ومشاريع التعاون الممكنة مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا».

وذكرت وكالة «سانا» أن مخلوف شرح خلال اللقاء في مقر الوزارة ما تبذله الحكومة لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين بالمخيمات والأحياء الأخرى في جميع المدن، مؤكداً أهمية التعاون المشترك لحشد كل الطاقات للحصول على أي دعم يلبي احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

من جانبه نوّه أبو هولي بالجهود المبذولة من الحكومة السورية لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، مستعرضاً المشاريع المقترح تنفيذها لتحسين الخدمات بالمخيمات الفلسطينية، وتحديد أولويات العمل للاستفادة من دعم المنظمات المعنيّة.

وكالات

الاحتلال التركي قصف ريف الرقة الشمالي .. و«الأميركي» عزز قواعده بريف الحسكة

«الحربي» السوري والروسي ومدفعية الجيش يستهدفون الإرهابيين في «خفض التصعيد»

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

نفّذ سلاح الجو السوري الروسي المشترك سلسلة غارات استهدفت مواقع تنظيم «جبهة النصرة» و«الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابيين في ريفي إدلب واللاذقية بعد اعتداء هؤلاء الإرهابيين على مواقع مدنية في الريفين المذكورين، في حين استهدف الجيش الشمالي، عشية عيد النوروز، في جريمة ارتكبت على يد مسلحين من ميليشيا «أحرار الشرقية»، إلا أنه لم تجر حتى اللحظة أي محاكمات لمقتلى المدنيين، على الرغم من جميع المناشدات من ذوي الضحايا بالقصاص، وفق ما نقلت وكالة «أنباء آسيا» عن مصادر أهلية.

وأكدت المصادر، أن جلسة المحاكمة جرت شكلياً في مدينة الرايح بريف حلب الشمالي، حيث حلول محامي منفذي عملية القتل، خلال الجلسة استفزاز عائلات الضحايا بعبارات «هل أنتِ غاضبة من أبو حبيب» في إشارة إلى القاتل.

وكالات

وفي إطار الفساد الذي تعيشه الفصائل الموالية للاحتلال التركي في المناطق التي تسيطر عليها، أطلقت ميليشيا «أحرار الشرقية» المنضوية في صفوف ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي، سراح ٥ أشخاص، كانت قد اعتقلتهم في وقت سابق، أثناء عبورهم منطقة ما تسمى «نبع السلام» عبر معابر التهريب، قادمين من مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وذلك بعد دفع ذوي المعتقلين فدية مالية مقدارها٤ آلاف دولار أميركي عن كل شخص، مقابل إطلاق سراحهم باتجاه الأراضي التركية، حسبما ذكرت المصادر المعارضة.

بالمقابل، اعتدى مسلحون مما تسمى «الشرطة المدنية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مدينة «إعزاز بريف حلب الشمالي، على إعلاميين وصحفيين (معارضين) وتحدثوا معهم بطريقة سيئة ومهينة ومنعوهم من التغطية الإعلامية أمام مركز البريد والشحن التركي «PTT» الذي كان يعاني مشكلة الازدحام، وفق ما ذكرت واقع إلكترونية معارضة أمس.

إلى ذلك، وعلى الرغم من مرور ٣ أشهر على مقتل ٤ مواطنين أكراد في بلدة جندريس بريف حلب الشمالي، عشية عيد النوروز، في جريمة ارتكبت على يد مسلحين من ميليشيا «أحرار الشرقية»، إلا أنه لم تجر حتى اللحظة أي محاكمات لمقتلى المدنيين، على الرغم من جميع المناشدات من ذوي الضحايا بالقصاص، وفق ما نقلت وكالة «أنباء آسيا» عن مصادر أهلية.

وأكدت المصادر، أن جلسة المحاكمة جرت شكلياً في مدينة الرايح بريف حلب الشمالي، حيث حلول محامي منفذي عملية القتل، خلال الجلسة استفزاز عائلات الضحايا بعبارات «هل أنتِ غاضبة من أبو حبيب» في إشارة إلى القاتل.

وكالات

فصائل أنقرة أكدت عدم تلقيها أي توضيحات حول مضمون «خريطة الطريق»

وفد الميليشيات المسلحة إلى أستانا: استئناف اجتماعات «الدستورية» خلال أيام

في وقت أعلن فيه وفدا في أستانا أن جلسة برعاية الأمم المتحدة حول استئناف اجتماعات لجنة مناقشة الدستور قد تعقد خلال الأيام القادمة، تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن عدم تلقي الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي حتى الآن أي توضيحات من أنقرة حول مضمون «خريطة الطريق» الروسية لتطبيع بينها وبين دمشق التي أعلنت موسكو وطهران عن توافق سوري بـ تركي عليها على هامش اللقاء العشرين لمسار «أستانا»، مؤخراً، بينما بدأت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» تقتنص اقتراب الخطر في سياق هذا التوافق.

وخلال احاطة حول الجولة الـ٢٠ بصيغة أستانا التي عقدت يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، بالعاصمة الكازاخستانية، بمشاركة ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران والحكومة السورية و«المعارضة»، وكذلك المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن، ذكر الناطق باسم وفد المعارضة في أستانا أيمن العاسمي، أن جلسة برعاية الأمم المتحدة حول استئناف الشرعية في استئناف لجنة مناقشة الدستور الدستورية قد تعقد خلال الأيام القادمة، بحسب ما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية أمس.

وبحسب الوكالة، شدد العاسمي على تمسك «المعارضة» باستمرار مسار أستانا برعاية الأمم المتحدة ولو تم تغير المكان، مشيراً إلى أن «هذه القضية هي جوهر القضية السورية ومن الأهمية أن تبقى تحت إشراف أممي».

وأعرب عن رفض «المعارضة» لما صرح به نائب وزير الخارجية الكازاخية، كانات تومبك حول إنهاء مسار أستانا، معتبراً أنها «محاولة لإبعاد المعارضة عن المشهد الدولي».

وشهد معبر الغزاوية صباح أمس وصول ٢٥ شاحنة مازوت وبنزين قادمة من منطقة عفرين نحو شركات المحروقات المرخصة في إدلب لتوزيعها على المحطات.

وكالات

وفي إطار الفساد الذي تعيشه الفصائل الموالية للاحتلال التركي في المناطق التي تسيطر عليها، حاول المظاهر المسلحة في الشوارع والأماكن السكنية.

وفي إطار الفساد الذي تعيشه الفصائل الموالية للاحتلال التركي في المناطق التي تسيطر عليها، أطلقت ميليشيا «أحرار الشرقية» المنضوية في صفوف ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي، سراح ٥ أشخاص، كانت قد اعتقلتهم في وقت سابق، أثناء عبورهم منطقة ما تسمى «نبع السلام» عبر معابر التهريب، قادمين من مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وذلك بعد دفع ذوي المعتقلين فدية مالية مقدارها٤ آلاف دولار أميركي عن كل شخص، مقابل إطلاق سراحهم باتجاه الأراضي التركية، حسبما ذكرت المصادر المعارضة.

بالمقابل، اعتدى مسلحون مما تسمى «الشرطة المدنية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مدينة «إعزاز بريف حلب الشمالي، على إعلاميين وصحفيين (معارضين) وتحدثوا معهم بطريقة سيئة ومهينة ومنعوهم من التغطية الإعلامية أمام مركز البريد والشحن التركي «PTT» الذي كان يعاني مشكلة الازدحام، وفق ما ذكرت واقع إلكترونية معارضة أمس.

إلى ذلك، وعلى الرغم من مرور ٣ أشهر على مقتل ٤ مواطنين أكراد في بلدة جندريس بريف حلب الشمالي، عشية عيد النوروز، في جريمة ارتكبت على يد مسلحين من ميليشيا «أحرار الشرقية»، إلا أنه لم تجر حتى اللحظة أي محاكمات لمقتلى المدنيين، على الرغم من جميع المناشدات من ذوي الضحايا بالقصاص، وفق ما نقلت وكالة «أنباء آسيا» عن مصادر أهلية.

وأكدت المصادر، أن جلسة المحاكمة جرت شكلياً في مدينة الرايح بريف حلب الشمالي، حيث حلول محامي منفذي عملية القتل، خلال الجلسة استفزاز عائلات الضحايا بعبارات «هل أنتِ غاضبة من أبو حبيب» في إشارة إلى القاتل.

وكالات

قولاً واحداً

مازن جبور

الهوية والمواطنة ومستقبل سورية

شهدت سورية عقداً ونيّفاً من القتل والدمار والتهجير والتغيير الديمغرافي، جراء انتشار الميليشيات المسلحة، والتنظيمات الإرهابية، والتدخلات الإقليمية والدولية السافرة، والعقوبات والحصار الاقتصادي، وما سبق ذلك من حالة ركود سياسي في البلاد، ما أصاب بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالعطب، الأمر الذي يفرض على جميع السوريين، نبذ جميع خلافاتهم وصراعاتهم أيا كان نوعها وحجمها، والبدء بالعمل المشترك لوضع الأسس الكفيلة بخلق مسارات وطنية، كالانتقال على هوية وطنية واحدة وتحقيق مواطنة فاعلة، بهدف مجابهة الوضع القائم، والانتقال إلى مرحلة جديدة قادرة على تأطير القوى المجتمعية المتنوعة للنهوض من جديد.

فالحالة الطبيعية، تعد مثالاً افتراضياً عن مجتمع كان قائماً وانتهى، ومن ثم فإن القصد منها نقد المجتمع القائم وتقديم مشاريع لإصلاحه، لذلك فإن الكلام عن عقد اجتماعي جديد ليس معناه أن المجتمعات قد عادت إلى الحالة الطبيعية وفق ما وصفها هوبز بعبارته الشهيرة: «حالة حرب الكل ضد الكل»، وإنما مفهوم العقد هنا يتعبير الباحث غسان سلامة هو «أنه أمام البشر الملتقين في جماعة ما، إمكانات مختلفة يختارون بينها لتنظيم الشأن العام، وأن المؤسسات القائمة هي بطريقة أو بأخرى، نتاج لخيار أساسي تم في لحظة معينة من التاريخ»، وهذا يعني أن العقد الذي يتم تحديده، يتم ذلك في مجتمع شاب، تعرض لتظاهر للخلل لمجموعة من الأسباب، ولا بد من عقد جديد يعيد النظام وبطوره بما يجعل منه قانوناً محترماً من المجتمع.

وبالنظر إلى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على سورية والعالم منذ بداية الألفية الثالثة، نجد أنها تحولات مهولة، على صعيد الكم والنوع، لم تستطع القوات السورية القائمة ضبطها وإدارتها بالمستوى المطلوب، وساهمت الحرب في تعميق الفجوة الحاصلة على هذا الصعيد، لذلك فإن أولى الخطوات في هذا الاتجاه هي تحديد نقاط الخلل وتوصيف حالة الفوضى، التي لحقت ببنية الدولة السورية، ومن ثم اقتراح الحلول لها.

بناء على ما سبق، تمثل مسألة تجديد العقد الاجتماعي السوري ضرورة ملحة للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد، فهذه الحرب كشفت عن خلل في الهوية والمواطنة، الأمر الذي يدعو إلى البحث في ضرورات تجديد العقد الاجتماعي، وإيجاد الآليات المناسبة لتعزيز قيمها في مواجهة مجموعة من المظاهر التي برزت خلال الحرب وشكلت ضربا لهذا، منها الفساد والهجرة والجوع والتشظي وعدم احترام القانون، وضعف الحياة السياسية، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى إضعاف ركائز المجتمع السوري، بالإضافة إلى جملة من عوامل خارجية وإقليمية أسهمت بشكل أو بآخر في تأجيج حالة العنف.

لقد أظهرت الحرب أنه يطغى على بعض السوريين مشاعر الولاء أكثر من مشاعر الانتماء، فكان بعضهم سوري الانتماء بالولادة، لكن ولاءه لتكوين قبلي وطني أو فوق وطني أو لجهة غير سورية، وهذا هو واقع جزء من السوريين في زمن الحرب، بالإضافة إلى مظاهر خلل أخرى في الهوية، وم